IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام :الخمسون سنة الأولى
1957–2007

# نشـرة إعلاميــة

**INFCIRC/683**
Date: 16 September 2006

**GENERAL Distribution**
Arabic
Original: English

## رسالة وردت بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من البعثة الدائمة لليابان لدى الوكالة بشأن ترتيبات ضمان الإمداد بالوقود النووي

**موجز**

تلقت الوكالة بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ رسالة من البعثة الدائمة لليابان مرفقاً بها وثيقة عنوانها "اقتراح اليابان: نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بالترتيبات الاحتياطية لضمان الإمداد بالوقود النووي".

وبناءً على طلب البعثة الدائمة، يرد مستنسخاً طيه نصُ الملحق على سبيل إعلام الدول الأعضاء.

# اقتراح اليابان:
# نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بالترتيبات الاحتياطية لضمان الإمداد بالوقود النووي[1]

١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

## ١- مقدمة

تؤيد اليابان الهدف المنصوص عليه في "المفهوم الخاص بآلية متعددة الجوانب توفر إمكانية الحصول على الوقود النووي بشكل موثوق"، المقترح من جانب فرنسا وألمانيا وهولندا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص إجراء مناقشات دولية بشأن ضمان الحصول على الوقود النووي بأنواعه. لكن مع مراعاة الشواغل والمسائل التي أعرب عنها أعضاء مجلس الوكالة خلال انعقاد مجلس محافظيها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ترى اليابان أن من المفيد تقديم اقتراح مكمّل للاقتراح السداسي السالف الذكر.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن من الملائم:

- الاهتمام لا بخدمة إثراء اليورانيوم فحسب، بل وكذلك بجميع الأنشطة المهمة المرتبطة بالمرحلة الاستهلالية من دورة الوقود النووي، أي الإمداد باليورانيوم، وتخزين اليورانيوم وتحويله وإثرائه، وتصنيع الوقود، حيث إن السوق قد تعتريها إخفاقات عند نقاط مفصلية شتى؛

- والتركيز لا على الاستجابات العلاجية حيال إخفاق السوق في الإمداد بوقود اليورانيوم فحسب، بل وكذلك على تفادي وقوع هذا الإخفاق من خلال موافاة الوكالة بمعلومات مستوفاة بشأن السوق، أي إبلاغها بقدرة كلٍّ من الدول فيما يخص الأنشطة المختلفة المرتبطة بإمداد محطات توليد القوى النووية بالوقود، بما يكفل تحسين شفافية السوق والتحذير من التدهور في درجة الكفاية إذا كان هذا أمراً مسلَّماً به.

## ٢- الاقتراح

نقترح إنشاء نظام يدعى "نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بالترتيبات الاحتياطية لضمان الإمداد بالوقود النووي" تحت رعاية الوكالة، على أن يتضمن شبكة معلومات تساهم في تفادي وقوع إخفاقات في السوق، بالإضافة إلى مراعاة السمة الاحتياطية لضمان الإمداد كما هي معروضة في الاقتراح السداسي.

---

١ سيجري تعميمه بمناسبة الاحتفالية الخاصة بالمؤتمر العام الخمسين للوكالة، وعنوانها "إطار جديد للاستفادة من الطاقة النووية: ضمان الإمداد وعدم الانتشار"، من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وفي ما يلي مبادئ عمل هذا النظام:

(١) تقوم الدول الأعضاء على أساس طوعي بإبلاغ الوكالة، بصفتها المنظمة الوديعة، باعتزامها المشاركة في النظام من خلال تسجيل قدراتها على الإمداد بالوقود النووي من زاوية المخزون الحالي وقدرات الإمداد في المجالات التالية:

- القدرة على الإمداد بركاز خام اليورانيوم؛
- والقدرة على الإمداد الاحتياطي باليورانيوم، بما يشمل اليورانيوم المستخلص؛
- والقدرة على تحويل اليورانيوم؛
- والقدرة على إثراء اليورانيوم؛
- والقدرة على تصنيع الوقود.

ويحق لأيٍّ من الدول الأعضاء أن تساهم في هذا النظام، شريطة ألاّ يجد مجلس محافظي الوكالة أن تلك الدولة لم تمتثل لاتفاق الضمانات الذي عقدته مع الوكالة.

(٢) تقوم كل دولة مشاركة دورياً (سنوياً) بالإبلاغ عن مستوى توافر هذه القدرة على المستويات الثلاثة التالية:

المستوى ١: الدولة استهلت فعلاً أنشطة تجارية وتوفّر منتجات/خدمات محلياً، ولكنها لا توفّر هذه المنتجات/الخدمات لبلدان أجنبية على أساس تجاري. لذا، وعلى الرغم من كونها مستعدة للتعاون بشأن طلب الإمداد الطارئ، قد تكون الكمية محدودة، كما أن البدء بالإمداد قد يستغرق وقتاً طويلاً.

المستوى ٢: الدولة بدأت فعلاً في تصدير المنتجات/الخدمات إلى بلدان أجنبية على

أساس تجاري. لذا، في حال تلقي الطلب الطارئ للإمداد،

تكون مستعدة لتوفير هذا الإمداد في أسرع وقت ممكن في حدود القدرات المتاحة.

المستوى ٣: لدى الدولة مخزونات احتياطية يمكن تصديرها بناءً على إخطار عاجل.

(٣) يُتوقع من الوكالة أن تضطلع بالأدوار التالية:

أ) عقد "ترتيبات احتياطية" ثنائية مع كلٍّ من الدول المشاركة من خلال تلقي خطابات نوايا وإدارة النظام في مجمله؛

ب) القيام، بصفتها المنظمة الوديعة، بإدارة قاعدة البيانات مستخدمة المعلومات التي توفرها الدول المشاركة على أساس دوري بشأن مجالات التزامها، بالإضافة إلى مستويات التوافر والمعلومات التي تجمعها الوكالة روتينياً مثل الطلبات المحتملة المتعلقة بالنظام، كبرامج توليد القوى النووية في الدول الأعضاء مستقبلاً ووضع السوق الدولية لليورانيوم مثلاً. ومن شأن إعداد تقرير سنوي حول وضع (كفاية) السوق العالمية للإمداد بالوقود النووي على أساس قاعدة البيانات أن يشكّل أحد السبل الممكنة للمساهمة في تحسين مستوى شفافية السوق.

ج) الاضطلاع بمهمة الوسيط في حال حدوث انقطاع في إمداد الوقود فعلياً في دولة ما.

ويحق لدولة ما أن تستفيد من وظائف النظام إذا كانت قد أوفت بأحد المعايير الدولية لعدم الانتشار، وهو ما ينبغي لاجتماع مجلس محافظي الوكالة أن يقرّه بعد دراسة معمّقة عند بدء العمل بالنظام.

ويشكّل هذا النظام ترتيباً افتراضياً: فبما أنه يُفترَض في الدول المشاركة أن تستمر في حيازة قدرة الإمداد بالوقود النووي والتحكم بها، لا تحتاج الوكالة فعلاً إلى حيازة هذه الإمدادات أو تخزينها.

**٣- مناقشة**

(١) إن النظام المقترح لا يغطي خدمة إثراء اليورانيوم فحسب، بل وكذلك جميع الأنشطة المهمة المرتبطة بالمرحلة الاستهلالية من دورة الوقود النووي، أي الإمداد باليورانيوم، وخزن اليورانيوم وتحويله وإثرائه، وصنع الوقود، مع مراعاة مخاوف بعض البلدان من احتمال أن تعتري السوق إخفاقات عند نقاط مفصلية شتى. وعلاوة على ذلك، فإن القصد من النظام هو بالدرجة الأولى تفادي وقوع إخفاقات السوق هذه، من خلال مطالبة الوكالة بجمع بيانات ومعلومات بشأن قدرة الإمداد الخاصة بكل دولة، وتحليل هذه البيانات والمعلومات والإفادة عن وضع السوق من حيث قابلية التأثر بإخفاقات السوق. وعليه فإنه يمكن القول بأن هذه الوظائف مكملة للاقتراح السداسي.

(٢) لما كان الاقتراح السداسي قائماً على تقسيم ثنائي بين الدول المورِّدة والدول المتلقية، فإن بلداً مثل اليابان، ينتج اليورانيوم المثرى للاستخدامات المحلية لكنه لا يصدره في الوقت الراهن، وإن كان يعتزم تصديره مستقبلاً، لا يمكن أن يقع ضمن هذا التقسيم. وحيث إن إنشاء نظام لضمان الإمداد هو تعبير عن توجُّه إرادة المجتمع الدولي إلى تفادي عزل أية دولة عضو عن السوق الدولية للإمداد بالوقود النووي، فإنه يُستصوَب تمكين أكبر عدد ممكن عملياً من الدول من المشاركة في هذا النظام والمساهمة فيه على أساس طوعي تبعاً لتباين حالة قدرتها ووضعها، وذلك على النحو المقترح في هذه الورقة.

(٣) من الواضح أن نجاح النظام المقترح سيعتمد على تعاون الصناعات المعنية. ورغم أن من المعروف أن آخر ما تريد هذه الصناعات التعاون بشأنه هو أي شئ قد يتعارض مع السوق، فإنه يؤمل أن تتوصل تلك الصناعات إلى حالة يربح فيها الجميع فيما يتعلق بالتعاون مع النظام المقترح من جانبنا، ذلك أن إنشاء نظام كهذا من شأنه أن يساعد على التوسع السليم في إنتاج القوى النووية، وأن يفيد مشاريع الإمداد بالوقود النووي على الأخص.

(٤) لن يمثل استحداث النظام المقترح أي التزام جديد على الدول الأعضاء بخلاف المعيار الدولي لعدم الانتشار النووي المزمع استخدامه كشرط للأحقية. ونتوقع أن يكون هذا المعيار بالضرورة معياراً عالمياً ينبغي التقيُّد به من قِبل الأعضاء أياً كانوا. أما ما نتوقعه من جراء استحداث هذا النظام فهو فعالية ترتيب كهذا في تشجيع الدول على التمتع بفوائد الوفر الذي يتحقق في تكلفة الوقود وتكاليف بدء التشغيل، علاوة على الموثوقية الناجمة عن وجود سوق تعمل بشكل جيد فيما يخص خدمات الإمداد باليورانيوم وبالوقود، وبالتالي تقليص الحافز الذي يحدو بتلك الدول إلى تطوير قدرات إثراء و/أو إعادة معالجة صغيرة الحجم وغير قادرة على المنافسة داخل حدودها الوطنية.